التي ذكرت سابقا فالمعنى وما اشبه هذه الافعال من الافعال التي تنصب
مفعولين فيقتصر على قوله سابقا وهي السبعة واجيب
باختيار الشق الثاني وهو ان المشار اليه الافعال السابقة بقرينة قوله
مما ينصب مفعولين وان قوله فيما سبق وهي سبعة للحصر اضافي فيه م
اي بالنسبة لما صرح به هنا قوله لان مفعولية ليس اصلهما المبتدا
والخبر ظاهره انه لا بد في مفعولي جميع النواسخ من صحة حمل الثاني
على الاول ويرد عليه انه لا يصح الاخبار عن الطين بانه ابريق
في قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بانه صديق ولا عن
الجاهل بانه عالم ولا عن الدقيق بانه عصيدة وقد يقال انه يصح
الاخبار في هذه المذكورات بضرب من التاويل والتجوز كان يراد
مجاز الاول اي الطين ايلا لان يكون ابريقا والعدو ايلا لان يكون
صديقا قابل لان يكون صديقا ونحو ذلك واما نحو زيد درهم فلا يصح الاخبار
فيه ولا بد لذلك التاويل فان قدر مضاف بان قيل زيد اخذ درهم وجعل من
مجاز الحذف مع الاخبار يكون الخبر في الحقيقة هو اخذ ودرهم مفعول لكن
اسم الفاعل الذي وقع خبرا فخرج عن ان يكون خبرا فاتضح الفرق
تتمة افعال الحواس كذاق ولمس وسمع وشم ونظر تتعدى لواحد
وذهب ابو علي الى ان سمع اذا دخلت على ما لا يسمع وهو الذات تتعدى
لاثنين نحو سمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول اول وجملة يتكلم سد
مسد المفعول الثاني وان دخلت على ما يسمع تعدت لواحد نحو سمعت
كلام زيد والتحقيق انها كبقية افعال الحواس انما تتعدى لواحد
جملة يتكلم في محل نصب حال وليست سادة مسد المفعول الثاني
قوله والمراد به ظاهر كلامه ان الضمير عايد لتابع المرفوع وعليه تابع
يكون التعريف وهو قوله كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وخبر نوع
فالاحسن ان يجعل الضمير عايدا على التابع من حيث هو لا بقيد كونه
تابع مرفوع او منصوب او مجرور ولان التعريف المذكور تعريف لمطلق
التابع والمعرف اسم مطلق التابع فساوى المعرف التعريف قوله كل
ثان اي لفظ ثان في الرتبة اعرب باعراب اي بجنس اعراب سابقه
ونوعه وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق لا ينتقل عنه
الى الثاني وانما المعنى ان التابع والمتبوع يندرجان تحت نوع من الاعراب

من

[illegible]

من رفع او نصب او جر وقوله الحاصل والمتجدد صفتان لاعرابه
المضاف السابق والمراد بالحاصل ما تعلق بعامله اولا قوله فخرج
اي بقيد المتجدد قوله المتجدد بدخول الناسخ اي بالنسبة فان
قلت قد يعرب الخبر باعراب المتجدد ايضا كما اذا كان الناسخ مما
ينصب الجزئين نحو ظننت زيدا قايما فقد صدق على الخبر في هذه
الصورة انه اعرب باعراب سابقه الحاصل وهو الحالة التي كان
عليها قبل دخول الناسخ في زيد قايم والمتجدد فان قايما في ظننت
زيدا قايما اعرب باعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف
التابع ويكون التعريف غير مانع والجواب ان المراد بالاعراب
المتجدد كل اعراب تجدد كان يكون الثاني تابعا للاول في كل اعراب
ورد على الاول وما هنا ليس كذلك فان قايما وان تبع زيدا عند
دخول الناسخ الناصب لا يتبعه اذا دخل على المبتدا ناسخ كان آخر
او ابتدا قوله وحال المنصوب معطوف على الخبر اي وخرج حال
المنصوب وانما قيد الحال بكونه حال المنصوب لاجل ان يشمله
قوله اعرب باعراب سابقه الحاصل حتى تخرج بقيد والمتجدد اما
حال المرفوع فليس بداخل اصلا حتى تحتاج لاخراجه فان
راكبا في قولك جاء زيد راكبا لم يعرب باعراب سابقه الحاصل
وبقي ان هذا التعريف الذي المصنف غير مانع لانه يدخل فيه ذكره
الخبر الثاني اذا تعددت الاخبار نحو الرمان حلو حامض فان حامض
حامض يعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد بدخول الناسخ
واجاب بان الخبر الثاني خارج بقولنا ثان فانه ليس المراد
ثان في العدد بل المراد ثان في الرتبة كما نبهنا عليه سابقا
ومعنى ذلك انه لا يكون ذلك اللفظ الثاني مقصودا لذاته بل
انما هو مقصود بعد قصد الاول المتبوع وبطريق التبع له كما
هو شان التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الاول فانهما
في القصد سيان فهما في قوة شيء واحد فليس ثانيا في الرتبة
بل في العدد ومراد المرادي في التعريف قيد الاخراج الخبر الثاني فقال
وليس خبرا اعترض عليه بانه كان عليه ان يزيد ايضا وليس حالا
وغير حال ليخرج الحال الثانية نحو جاء زيد ضاحكا راكبا فان الحال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)